

مستقبل الأمن الغذائي في العالم

الاستثمار في زراعة الحيازات الصغيرة - أولوية دولية



نساء يحصدن الأرز في حفل أرز يملكه المجتمع المحلي في بوارا، غامبيا.

أدت الأزمات الغذائية والمالية في عام 2008 إلى زج العديد من البشر أكثر في براثن الفقر والجوع واليوم، مع ما يحق بمستقبل الأمن الغذائي من تهديدات أكثر من أي وقت مضى، شرعت الحكومات في جميع أنحاء العالم أخيراً في التركيز على قطاع الزراعة، وفي اتخاذ الخطوات الأولى نحو إيجاد حلول متوسطة وطويلة الأجل. وستكون جهودها أكثر فعالية إذا قامت بإدراج زراعة الحيازات الصغيرة في استراتيجيتها.

وقد عرّف مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عُقد في 1996 في روما بأنّ الأمن الغذائي يتحقّق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرض الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبّي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة.

وكان يبدو من الواقعي، آنذاك، توقُّع خفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية المزمّن إلى النصف بحلول عام 2015، وكان هذا الهدف في صميم إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، وشكل الأساس للهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الرامي إلى تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع والجوع إلى النصف، ولكن يبدو اليوم أنّ تحقيق الأمن الغذائي للجميع بات هدفاً طموحاً أكثر من أي وقت مضى: فمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قدرّت أنّ الجوع في العالم قد بلغ مستوى قياسياً في عام 2009، بمعاناة 1.02 مليار شخص من الجوع يومياً.

وتعود هذه الحالة الأليمة بجذورها إلى 30 عاماً خلت، عندما بدأ الاستثمار في الزراعة ينخفض بسبب الشعور المتنامي بأنه غير مربح، ففي عام 1979، بلغت

معظم هذه الزيادة في البلدان النامية. وتزايد عدد السكان يعني المزيد من الطلب على الأغذية، في الوقت الذي يتزايد فيه استخدام الأراضي الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتسبب تغير المناخ في تعريض ملايين الناس الآخرين لخطر الجوع في السنوات القادمة. ومن الواضح أنه لا بد من استثمار قوي وموجه بعناية، جنباً إلى جنب مع أطر السياسات الشاملة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وثمة دلائل تشير إلى أنّ قادة العالم مستعدون للتحرّك، ففي يوليو/ تموز 2009، تمخضت قمة مجموعة الثمانية في لاقويلا عن مبادرة للأمن الغذائي ستركز على زيادة إنتاجية الزراعة في البلدان النامية واستدامتها. وقد تعهدت المبادرة بتعبئة 20 مليار دولار أمريكي لتعزيز إنتاج الأغذية والأمن الغذائي عالمياً. ويمثل هذا التعهد خطوة أولى مهمة، لكن سيلزم القيام بالمزيد إذا ما أردنا مضاعفة إنتاج الأغذية في البلدان النامية لتلبية الطلب المتوقع عليها بحلول عام 2050.

المعونة المقدمة للزراعة 18 في المائة من إجمالي المعونات. وبحلول عام 2008، لم تتجاوز 4.3 في المائة فقط، أما محلياً، فقد تراجع الاستثمار الحكومي في الزراعة في البلدان النامية خلال تلك الفترة، بحوالي الثلث في أفريقيا وقرابة الثلثين في آسيا وأمريكا اللاتينية.

وفي العديد من البلدان النامية، ولا سيما المنخفضة الدخل منها، ترافق تراجع الاستثمارات مع فراغ سياساتي. إذ قامت الحكومات بتفكيك الأدوات القديمة المكلفة التي كانت تدعم الزراعة، دون أن تستبدلها بأدوات جديدة وأكثر فعالية.

ورغم أنّ أسعار الأغذية اليوم لم تعد في مستويات الذروة، فهي تبقى أعلى من معدلاتها بين عامي 2000 و 2005، وما يزال الاقتصاد العالمي ضعيفاً، ومن المرجح أن تظل الأسعار متقلبة في المستقبل المنظور بسبب ارتباطها الوثيق بأسعار الطاقة، والتي لها تأثير مباشر على تكاليف الأسمدة والنقل. إضافةً إلى ذلك، من المتوقع أن يزيد عدد سكان العالم من 6.7 مليار إلى 9.1 مليار شخص بحلول عام 2050، حيث ستحدث

أهمية زراعة الحيازات الصغيرة

هنالك حوالي 500 مليون مزرعة صغيرة في البلدان النامية تدعم حوالي ملياري شخص. وفي كثير من البلدان النامية، ينتج المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة معظم الأغذية المستهلكة.

وغالبا ما يكون المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة منتجين ذوي كفاءة عالية في الهكتار الواحد، ويمكنهم أن يساهموا في النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي في بلادهم. وعلى سبيل المثال، حوّلت فييت نام من بلد يعاني من العجز الغذائي لتصبح ثاني أكبر مصدر للأرز في العالم، ويعزى نجاحها في ذلك بشكل كبير إلى قيامها بتنمية قطاع زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لديها. وفي 2007، انخفض معدل الفقر إلى أقل من 15 في المائة بعد أن كان يبلغ 58 في المائة في عام 1979.

وكي يساهم المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة في تحسين الأمن الغذائي العالمي، فهم بحاجة إلى وصول آمن إلى الأراضي والمياه، وإلى الخدمات المالية الريفية لتسديد أثمان البذور والأدوات والأسمدة. كما أنهم بحاجة إلى الطرق والمواصلات لإيصال منتجاتهم إلى الأسواق، وإلى التكنولوجيا ليحصلوا على آخر معلومات السوق عن الأسعار ويتبادلوها فيما بينهم. وهم بحاجة كذلك إلى التكنولوجيا والبحوث الزراعية ليحسنوا قدرتهم على مواجهة التغيرات الاقتصادية والبيئية ويزيدوا إنتاجيتهم الزراعية. كما أنهم بحاجة إلى منظمات أقوى، ليتمكنوا من زيادة قدرتهم على المساومة في الأسواق والتأثير على السياسات الزراعية الوطنية والإقليمية والعالمية. وفوق ذلك كله، فهم يحتاجون إلى التزام طويل الأمد بالزراعة من جانب حكوماتهم والمجتمع الدولي ككل، مدعوم بقدر أكبر من الاستثمارات.

ما الذي يفعله الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؟

تعمل جميع البرامج الممولة من الصندوق، بوصفه مؤسسة مكرسة لمكافحة الفقر والجوع في المناطق الريفية من البلدان النامية، على معالجة الأمن الغذائي بطريقة ما. وقد دعم الصندوق أكثر من 350 مليون شخص من السكان الريفيين الفقراء على مدى العقود الثلاثة الماضية.

ففي الهند، على سبيل المثال، أدى برنامج مول من الصندوق صُمم لتحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية إلى زيادة الإنتاجية وضمان أن ممارسات الزراعة والحصاد مستدامة. وشهد أكثر من 230 000 من السكان الريفيين في منطقة المشروع تحسنا كبيرا في ظروفهم المعيشية. فقد زاد دخلهم الآن بصورة كبيرة وأصبحت الوجبات التي يتناولونها أكثر انتظاما ومغذية أكثر. وقد أوقف المشروع في سبتمبر/أيلول 2008، لكن منافعه ما زالت متواصلة.

”ما زلت أتذكر أيام كنا لا نأكل سوى اليقطين وبراعم الخيزران كل سنة لمدة أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع حين كان ينفد ما لدينا من أرز“. يقول ميثارام ماسياي، وهو مزارع من قرية خواراكا، ويضيف ”أما الآن فلدينا ما يكفي من الغذاء على مدار السنة. في العام الماضي فقط، جئنا بـ 15 000 روبية (357 دولارا أمريكيا) من بيع 1.5 طن من الفلفل. كما أقوم بزراعة الخضار وتربية الماشية“.

وفي غانا، قام الصندوق بتمويل مشروعات لزيادة إنتاج العديد من المحاصيل الغذائية وتصنيعها بما في ذلك الكاسافا والذرة وبطاطا الياقوت، ويساهم البرنامج القطري الذي يموله الصندوق، من خلال ترويجه للأصناف المحسنة، وأفضل الممارسات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص على امتداد السلسلة الغذائية - من الحقل إلى السوق -، إسهاما كبيرا في زيادة إنتاج الأغذية وتحسين الأمن الغذائي. ويعتبر الصندوق الجهة المانحة الرئيسية التي تدعم إنتاج محصول الكاسافا - وهو عنصر أساسي في النظام الغذائي في غانا - على نطاق واسع.

أما على الصعيد الدولي، فيقوم الصندوق بدور نشط في فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة في أبريل/نيسان 2008، وهو يستضيف حاليا فرع أمانة الفرقة في روما. وكان الصندوق أحد المشاركين البارزين في مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي استضافته منظمة الأغذية والزراعة، وقدم دعما كبيرا لمنتدى المجتمع المدني الذي عقد بالتوازي مع مؤتمر القمة.

كما يعمل الصندوق مع منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، والشركاء الآخرين من أجل دعم تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وضمن هذه الشراكات الواسعة النطاق، تضطلع حكومات البلدان النامية بدور حيوي في توجيه الجهود الدولية لضمان الفعالية والكفاءة والاتساق في الاستجابة للتحدي المتمثل في ضمان الأمن الغذائي العالمي. غير أن السكان الريفيين الفقراء ومنظماتهم يبقون هم الشركاء الرئيسيين للصندوق، واعترافا بذلك، يستضيف الصندوق منتدى المزارعين الذي يعقد كل سنتين ويجمع بين الشبكات العالمية والإقليمية لمنظمات المزارعين، والمنتدى عبارة عن عملية للتشاور والحوار بين منظمات صغار المزارعين والصندوق والحكومات تركز على الزراعة والتنمية الريفية والحد من الفقر.

جهة الاتصال

Roberto Longo

منسق سياسات

شعبة السياسات التشغيلية والتقنية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2002

البريد الإلكتروني: r.longo@ifad.org

حقائق أساسية

- يعاني أكثر من مليار شخص من الجوع في العالم.
- يعيش نحو 1.4 مليار شخص على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم.
- من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 9.1 مليار شخص بحلول عام 2050.
- ستحتاج البلدان النامية إلى مضاعفة إنتاجها من الأغذية بحلول عام 2050.
- حوالي 40 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم متدهورة إلى حد ما. وستتأثر أكثر بتغير المناخ.
- هنالك حوالي 500 مليون مزرعة صغيرة في البلدان النامية تدعم معيشة حوالي ملياري شخص.
- نمو الناجح المحلي الإجمالي الذي حققه الزراعة هو أكثر فعالية بأربع مرات في الحد من الفقر من النمو الذي حققه القطاعات الأخرى.
- بلغت المعونة الإجمالية المقدمة للزراعة 4.3 في المائة في عام 2008، مقارنة مع 18 في المائة عام 1979. وانخفض معدل النمو في الإنتاجية الزراعية من نحو 3.5 في المائة في الثمانينات إلى نحو 1.5 في المائة اليوم.
- ينفق الفقراء من 50 إلى 80 في المائة من دخلهم على الغذاء.

الروابط

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

www.ifad.org

منظمة الأغذية والزراعة

www.fao.org

برنامج الأغذية العالمي

www.wfp.org

فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمم
العام المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية

www.un.org/issues/food/taskforce/

قصص من الميدان - الصندوق

www.ifad.org/story/index.htm



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مكرسة لاستئصال الفقر والجوع في المناطق الريفية من البلدان النامية.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono 44, 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: +39 06 54591
رقم الفاكس: +39 06 5043463
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ruralpovertyportal.org, www.ifad.org

يناير/كانون الثاني 2010